جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تعظيم تنافسية الهيئات الاقتصادية العامة في مصر
مع التركيز على
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

من الباحث

خالد عبد الحميد محمد عمر

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ علي لطفي

رئيس الوزراء الأسبق

وأستاذ علم الاقتصاد

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ، قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ) يوسف (46 : 49)

شكر وتقدير

حمد"ا لله سبحانه وتعالى وشكر"ا على نعمه وعظيم فضله وجزيل عطائه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع راجيًا من الله عز وجل أن يجعله عملاً صالحًا وعلمًا نافعًا.

وإنه من دواعي الفخر والعرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر لأستاذي الفاضل ومعلمي الأول في الاقتصاد الأستاذ الدكتور/ علي لطفي . أستاذ علم الاقتصاد بكلية التجارة . جامعة عين شمس ورئيس مجلس الوزراء الأسبق وعضومجلس الشورى . شكر"ا يعجز قلمي عن وصفه لما أولاه لي من رعاية وجهد ونصائح وتوجيهات مثمرة وبناءة مما كان له عظيم الأثر في إتمام هذا البحث فله جزيل الشكر والاحترام.

وبكل مشاعر الإعزاز والتقدير أقدم خالص شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ سيد أحمد البواب . أستاذ الاقتصاد الغير المتفرغ بكلية التجارة . جامعة عين شمس لما أولاه من تشجيع ورعاية وعون وتوجيهات بناءة كان لها عظيم الأثر في إتمام هذا البحث فله مني جزيل الشكرو الاحترام.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للسيدة المحاسبة/ وجيدة وجيه راسم . نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية بهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة على تقديمها يد العون لي مما كان له عظيم الأثر في إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر والتقديرللاستاذ/مصطفى يوسف المحرر بمجمع الغة العربية على مراجعة البحث لغويا"واملائيا" ولجميع العاملين بمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ومكتبة وزارة التخطيط، ومكتبة معهد التخطيط، ومكتبة وزارة المالية الذين كان لتعاونهم الفضل في إنجاز هذا البحث.

وبكل الحب والعرفان أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أسرتي لمساندتهم القوية لي وتعاونهم وجهدهم المضني وتحملهم الأعباء لإخراج هذا العمل على هذه الصورة، كما أهدي هذا العمل لروح والديَّ، فللجميع مني جزيل الشكر والاحترام العميق راجيًا من الله أن يجزيهم عني جميعًا خير الجزاء.

الباحث

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	**1**
الباب الأول: **الهيئات الاقتصادية العامة في مصر وعلاقاتها بالموازنة العامة للدولة.**	**8**
الفصل الأول : تعريف وحجم وتطور الهيئات الاقتصادية العامة.	**17-8**
الفصل الثاني: التدفقات النقدية فيما بين الهيئات الاقتصادية العامة وبين الموازنة العامة للدولة.	**27-18**
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للهيئات الاقتصادية العامة على الموازنة العامة.	**40-28**
الفصل الرابع: التمويل المصرفي للهيئات الاقتصادية العامة.	**48-41**
الفصل الخامس: تقويم البنيان المالي للهيئات الاقتصادية العامة.	**57-49**
الباب الثاني: **هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.**	**58**
الفصل الأول تعريف بالهيئة (أهدافها، مشاكلها، العاملين بها...)	**82-59**
الفصل الثاني: علاقة الهيئة بالموازنة العامة للدولة.	**95-83**
الفصل الثالث: علاقة الهيئة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	**110-96**
الفصل الرابع: علاقة الهيئة ببنك الاستثمار القومي.	**114-111**
الفصل الخامس: استثمارات الهيئة وتمويلها.	**145-115**
الباب الثالث: **هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بين سياسة الخصخصة وإعادة هيكلة الهيئة.**	**146**
الفصل الأول: سياسة الخصخصة.	**174-147**
الفصل الثاني: إعادة هيكلة هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.	**193-175**
النتائج والتوصيات	**197-194**
المراجع	**205-198**

المقدمة:

اعْتُبِر مُسَمَّى الهيئة من الهيئات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 1039 لسنة 1979م[1].

ومن ثم كثُر عدد الهيئات الاقتصادية العامة في الدول النامية ومنها مصر والموزعة على 14 قطاع وزاري: منها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، والهيئة العامة للتصنيع، والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،وهيئة النقل العام،وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي الغالب يكون للهيئات الاقتصادية العامة ميزانيات مستقلة عن الموازنة العامة للدولة في معظم الدول النامية ولكنها تؤخذ من الموازنة العامة في تلك الدول، خاصة وأن كثيرًا من هذه الهيئات تبيع خدماتها للجمهور إما بأسعار رمزية أو بأسعار اجتماعية تنفيذًا للسياسة العامة في الدول النامية في تأمين البعد الاجتماعي.

ومن هنا كان التعرض لإصلاح هياكل هذه الهيئات الاقتصادية العامة في الدول النامية والعمل على تنمية مواردها أمرًا ضرورياً لا غنى عنه للحد من العجز المتفجر في الموازنة العامة في الدول النامية.بالإضافة للمديونيات المستحقة على الهيئات الاقتصادية, والتي تصل نسبتها إلى 91% من الناتج المحلي فتتعدى نسبة الأمان 10% للدول النامية.

وهذا يتطلب أن تعتمد الهيئات الاقتصادية العامة على مواردها الذاتية في تمويل كافة مصروفاتها والتزاماتها وتحقيق عائد اقتصادي يؤول للخزانة العامة يتناسب مع رأس المال المستثمر في تلك الهيئات.

أما أن تستمر هذه الهيئات في إلقاء أعباء موازنتها الجارية والرأسمالية على الموازنة العامة وعلى الدين العام للدول النامية, فكل ذلك يتطلب التغيير والتعديل– حتى وإن تم ذلك تدريجيًا,– فهذه بداية للإصلاح ولا يجب التوقف عندها, وإنما نجعلها نقطة انطلاق في هذا المسار. ويستدعي ذلك البدء في دراسة أوضاع الهيئات الاقتصادية العامة دراسة علمية ميدانية تتناول بالتحليل كافة الأنشطة التي تباشرها والعوامل والظروف المحيطة واقتصاديات تشغيلها حتى يتحقق التوازن التدريجي لتلك الهيئات وتخفيف أعبائها على الخزانة العامة في الاقتصاد النامي.

ويمكن تحديد أسباب الاختلال التوازنى في الهيئات الاقتصادية العامة في معظم الدول النامية عن طريق تلخيص أهم المشاكل التي تعاني منهاتلك الهيئات في التالي:

---

(1) تقييم الأداء المالي والاقتصادي للهيئات الاقتصادية، سبتمبر 2005، وزارة التخطيط، ص ص 37–52.

- الخلل في الهياكل التمويلية نتيجة للاعتماد بصفة أساسية في التمويل على القروض وتضخم أعباء خدمة هذه القروض وانعكاس ذلك على نتائج الأعمال.
- الإعسار المالي والتوقف عن سداد فوائد أقساط القروض وتبعًا لذلك اطراد واختلال الهياكل التمويلية.
- تضخم التشابك في المديونيات.
- قصور الموارد عن بلوغ نقطة التعادل وعدم مرونة السياسة السعرية.
- تضخم الأعباء الثابتة كالأجور والإهلاكات والفوائد.
- اختلال التوازن بين التكاليف والأسعار المحددة.
- تحمل بعض الهيئات أعباء مشروعات قومية أو استراتيجية لا تحقق عائدًا اقتصاديًا.
- وجود طاقات عاطلة.
- قصور الكفاءة في التشغيل والإدارة والتسويق.

وعلى سبيل المثال هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة نجد أنها تعاني من بعض هذه الاختلالات التوازنية, منها:

- عجز في ميزانياتها لأعوام متتالية.
- زيادة تكلفة مشروعاتها الاستثمارية, وخاصة الجمارك وضرائب المبيعات التي تقارب 42% من تكلفة المشروعات.
- زيادة إهلاك وفوائد هذه المشروعات.
- التعثر في سداد فوائد وأقساط القروض.
- تحمل أعباء مشروعات قومية لا تحقق عائدًا اقتصاديًا.

وعلى الرغم من ذلك ,وبإحداث بعض التعديلات الجوهرية في هياكل تمويلها وترشيد نفقات مشروعاتها, يمكن العبور بهذه الهيئة لتكون نموذجاً للهيئات الاقتصادية العامة يحتذى بها.

وكما أن هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة تحمل على عاتقها مسئولية إيجاد بدائل للطاقة سواء كانت طاقة شمسية أو طاقة رياح أو طاقة الكتلة الحيوية, بجانب هيئات أخرى توفر الطاقة من مصادر الطاقة المائية؛ وذلك لتوفير مصدر نظيف للاستخدام كبديل عن الطاقة التقليدية في الوقت الحالي والمستقبل.

وقد طالعتنا الصحف في الأيام القليلة الماضية أن مصر بصدد إنشاء مفاعلات نووية؛ لاستخدامها في السلم,ويزامنها إنتاج طاقة كهربية لتساعد مع الهيئات التي تنتج بدائل الطاقة.

كما أوضح السيد الدكتور وزير الكهرباء والطاقة أن مصر كان لديها مفاعلات نووية بحثية, وهي– كما ذكر سيادته– أن معدلات الأمان لها تكون أكبر من معدلات أمان المفاعلات الإنتاجية؛ حيث يهم المواطن المصري الأمان عند إقامة هذه المفاعلات, كما أوضح أن هذه المفاعلات ستكون اقتصادية من حيث تكلفة إنتاجها.

والطاقة من المفاعلات النووية طاقة نظيفة مثلها مثل بدائل الطاقة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح,وذلك مع وجود معدلات أمان تامة وكاملة لهذه المفاعلات.

ومن المعلوم أن الهيئات الاقتصادية العامة لها موازناتها المستقلة, وتقتصر العلاقة بينها وبين الموازنة العامة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

ومن الملاحظ أن الوضع الحالي في معظم الهيئات الاقتصادية العامة في كثير من الدول النامية يتميز بكبر الاعتمادات أو المبالغ المحولة من الموازنة العامة في صورة قروض ومساهمات وغيرها عن تلك الفوائض التي تُحَوَّل من هذه الهيئات إلى الموازنة العامة. مما يُضَخِّم من عجز الموازنة العامة. ومن هنا كان من الضروري إصلاح الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية العامة والعمل على تنمية مواردها حتى يزيد ما يُحَوَّل للموازنة العامة عما يُحَوَّل من الموازنة إليها من أجل تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة[1].

ولنا أن نتكلم عن الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام ,وليس المقصود بالكفاءة إحدى جوانب الترشيد كما تضمنتها الكثير من الدراسات التي تنادي بترشيد الإنفاق العام,وليس المقصود بهاأيضًا,عنصر من عناصر ترتيب أولويات الإنفاق العام التي تضمنتها بعض الدراسات التي تنادي بضرورة وضع سلم أولويات الإنفاق العام– ولكن الكفاءة التي نقصدها هنا هي إحدى نظم الموازنة العامة التي ابتكرها أساتذة وخبراء الاقتصاد العام لقياس الكفاءة في الحكومة في مقابل مقياس الربح في مؤسسات الأعمال, حيث يصعب تطبيق مقياس الربح على الحكومة للاختلاف البين بينهما.

---

(1) د. سيد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج2001**، دار البيان للطابعة، ص ص 231–233.

وهذا النظام هو نظام موازنة الأداء Performance budget, ذلك النظام الذي يوفر أدوات قياس الكفاءة في البرامج والمشروعات الحكومية . برمتها . داخل وثيقة الموازنة العامة ذاتها بحيث تعتبر جزءًا عضويًّا ومكملاً لا انفصام بينهما.

وبهذا نكون أسهمنا في إيجاد أداة جديدة ومستقلة من أدوات منع وقوع عجز الموازنة قبل حدوثه في الاقتصاديات النامية وهي أداة الكفاءة الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تتضمن تقارير عن معدلات أداء الهيئات الاقتصاديةالعامة ,والتي تُقَدَّم لكل هيئة بعد الانتهاء من إعداد ميزانياتها لتقف على أرض الواقع وما يحدث لها من مشكلات ومعرفة أوجه القصور.

كما تسعى وزارة المالية المصرية لدراستها . موازنة البرامج والأداء . بقصد التوجه إلى تطبيقها,كعقد بعض الندوات التي يحضرها وزير المالية في هذا الشأن؛حتى يمكن التعرف على أدوات قياس الكفاءة في برامج ومشروعات الموازنة العامة.

تقوم مؤسسات الأعمال . الخاصة والعامة . بأوجه نشاطها في السوق فتشتري وسائل إنتاجها في السوق, وتبيع منتجاتها في السوق وكمبدأ عام ان مؤسسات الأعمال . وعلى الأخص الخاصة . يحكمها دائمًا الربح, وتستمر في ممارسة نشاطها طالما حصلت على الربح, كما يتحدد نجاحها وفشلها على أساس الربح ومعدلاته. أما بالنسبة لمؤسسات الأعمال العامة . فإنه وإن كان لها أهداف اجتماعية غير الربح تحفزها على الاستمرار . فلن يكتب لها البقاء في الأجل الطويل بدون الربح.

كما نجد أن قياس الإنتاجية في هذه المؤسسات تقدم لها المحاسبة التجارية الوسيلة لحساب عنصر الربح, وبالتالي قياس الإنتاجية.

أما بالنسبة للوزارات والمصالح الحكومية كوزارات ومصالح الدفاع والشرطة والعدل والتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والزراعة والصناعة والنقل والاقتصاد والمالية, والتي تقوم بتوفير خدماتها نظرًا لصعوبة توفيرها اقتصاديًّا وبسهولة إلا عن طريق الحكومة, وعلى الرغم من شراء الحكومة وسائل إنتاجها كخدمات العمل والسلع من السوق إلا أن خدمات هذه الوزارات والمصالح لا تتاح في السوق, ولكنها تُقدم في الأصل مجانًا للمواطنين- وإن حصلت الحكومة على بعض الرسوم الرمزية على بعض الخدمات[1].

(1) د. سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-204.

وإن كانت الحكومة في الوقت الراهن قد بدأت في التحرر من هذا القيد للتقليل من هذه الخدمات, وذلك محاولة منهالإلغاء الدعم تدريجيًا بموازنة ذلك برفع مرتبات الموظفين ومحدودي الدخل.

وتقوم الحكومة بتمويل هذه الخدمات في الأصل عن طريق الضرائب., وبذلك يصعب تطبيق المحاسبة التجارية على الوزارات والمصالح, والذى لايصلح فيها مقياس الربح.

وتدار الوزارات والمصالح تحت ما أسماه البروفيسور Colm (لمبدأ الموازنة) principal budget ؛حيث يقر أن جوهر مبدأ الموازنة يتبلور في أن الخدمات العامة تتحدد ليس عن طريق توقع الربح, وإنما عن طريق القدرات السياسية والإدارية التي تعتمد في الأصل على الأهداف الاجتماعية.

وقد أدت الصعوبة في توفير معيار أو معايير لقياس الكفاءة في الوزارات والمصالح الحكومية إلى أن أصبحت الحكومات في كثير من الدول هدفًا للنقد الذي لا يسهل تبريره أو الرد عليه, وأصبحت توصف الحكومات في كثير من المناسبات بالبيروقراطية غير الكفئة وبالحكومة المبددة, على الرغم أن ذلك قد لا يجانبه الصواب, ولكن قد يصعب الرد عليه لعدم توفير المعايير التي تحكم على الكفاءة في الحكومة حتى ظهر مبدأ الموازنة, ومنه أسلوب موازنة الأداء Performance budget لبيان وتطور الأعمال التي تقوم لها البرامج والأنشطة الحكومية, ولتوفير معايير قياس الكفاءة أو معدلات الأداء وتطويرها نستطيع عن طريقها أن نحكم على كفاءة الوزارات والمصالح الحكومية في تقديمها للخدمات العامة للمواطنين.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في طريقها للتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء حسب خطة الدولة لهذه الوحدات.

هذا على حين تركز الموازنة المالية بما يُعرف تارة بالموازنة التقليدية وتارة أخرى بموازنة البنود –اهتمامها بوسائل إنجاز العمل, أما العمل نفسه فلا يُعطى اعتبار أو يُعطى له اعتبار غير ذي أهمية دون أن يضيف شيئا" إلى البرامج والأنشطة المكونة لهذه البرامج.

وإذا تحدثنا عن السيطرة والإدارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته نجد أن الهيئات الاقتصادية العامة عنصرًا هامًّا في تكوين هذا الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي.

ومن المعروف أن التفاقم الذي حدث في أعباء خدمة الديون على الدول النامية . الخارجي والداخلي . قد أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة في تلك الاقتصاديات, حيث إن المبالغ المخصصة للوفاء بأعباء الدين العام الخارجي والداخلي مبالغ ضئيلة.

إن فوائد أقساط الديون تحتل المرتبة الأولى في أولويات الإنفاق العام في الكثير من تلك الاقتصاديات, وأصبحت بالتالي تحتل الموقع الأول المسبَّب لعجز الموازنة في الكثير من الاقتصاديات النامية.

ولهذا فإنه يصعب تمامًا علاج الموازنة العامة في كثير من الدول النامية؛ حيث إن العجز يتطلب المزيد من القروض الخارجية والداخلية, وتلك القروض الخارجية والداخلية تتطلب المزيد من أعباء خدمة هذه الديون؛ وبذلك نكون إزاء حلقة تشبه الحلقة المفرغة. وعلى ذلك فإنه لا يمكن كسر هذه الحلقة المُفْرَغة إلا من خلال تدخل سياسي دولي يحل أزمة المديونية الخارجية عن طريق إسقاط جزء كبير من المديونية الخارجية, وهذا شرط أساسي وفي غاية الأهمية[1].

وإلى أن يتم التدخل السياسي الدولي لعلاج مشكلة المديونية الخارجية فإن الأمر يستدعي السيطرة على الدين العام الداخلي والخارجي بإدارته بفاعلية واقتدار والتقليل من أعباء خدمته.

ولن يأتي ذلك إلا من خلال خطة أو برنامج توازن بين الموارد الذاتية لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية وبين الاقتراض الضروري من الأوعية الادخارية المحلية دون مزاحمة القطاع الخاص ,أو اللجوء المحدود والمحسوب لاقتراض خارجي و اللازم لبعض المشروعات القادرة على سداد أعباء هذه القروض من عوائد تلك المشروعات. وهذا يرتبط بأهمية إيجاد إدارة قادرة على إدارة الدين العام بشقيه المحلي والخارجي, وهي بالضرورة لابد أن تكون إدارة واعية حتى توازن بين مقتضيات تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي أو على الأقل عدم زيادته وربطه بالناتج المحلي الإجمالي, وأن تعمل جاهدة على تخفيف أعباء خدمة هذا الدين على الموازنة العامة للدولة ,وأن تدرس النسب المثلى أو السقوف المثلى لما يجب أن تكون عليه نسبة كل من الدين الخارجي إلى الصادرات بحيث لا يتخطاها الاقتصاد النامي, وفي الغالب تكون نسبة الأمان في حالة الدين الداخلي في حدود 50% من الناتج المحلي الإجمالي, وفي حدود 30% في حالة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي وفي حدود 20% في حالة أعباء خدمة الدين الخارجي من صادرات الاقتصاد النامي.

وإذا تحدثنا عن تنمية الرسوم من باب فرض رسوم على أنشطة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة حيث زيادة مواردها بجانب السعي لترشيد نفقاتها نصل للهدف المرجو وهو تعظيم عائدها ومن ثم تنافسيتها وتكون مثال يُحتذى به للهيئات الاقتصادية العامة الأخرى.

---

(1) د. رمزي زكرى، **في وداع القرن العشرين، تاملات اقتصادية في هموم مصرية عالمية**، دار المستقبل العربي الطبعة الأولى 1992، ص ص 137-206.

إن الرسوم هى فريضة من المال يدفعها الفرد نظير خدمة معينة تقدمها الدولة إليه وتستعين الدولة بتحصيل الرسم على أداء تلك الخدمة التي يجب أن يغلب عليها المنفعة العامة على المنفعة الخاصة مثل رسم التسجيل للملكية العقارية ورسوم القضاء ورسوم رخصة قيادة السيارات وتجديدها ورسوم ترخيص مزاولة بعض المهن والحرف والأعمال إلى آخره.

وجدير بالذكر أن هيئة تنمية استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بصدد الانتهاء من معمل اختبار الأجهزة المنزلية (الثلاجات . الغسالات) ,والغرض منه إعطاء رخصة لمنتجي الغسالات والثلاجات على أن منتجهم صديق للبيئة وكذلك موفر للطاقة, وأن هذا المعمل لو تم فرض رسوم لإجازة هذه الرخصة سوف يكون ذلك عائدًا جديدًا يقابل النفقات التي أثقلت كاهل المشروعات الاستثمارية ونوع من رفع تنافسية الهيئة لمقابلة أعبائها كذا أهدافها القومية.

ونختتم بالحديث عن كيفية إصلاح الهياكل التمويلية للهيئات العامة الاقتصادية وتنمية مواردها كما ذكرنا سابقًا.

فإننا من خلال هذه الدراسة سوف نتناول بالتحليل أوضاع الهيئات الاقتصاديةالعامة للوقوف على أوجه القوة وأوجه القصور حيث يتم تنمية أوجه القوة والاستفادة منها ومعالجة أوجه القصور والقضاء عليها.

ثم نتحدث عن هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة كنموذج لهذه الهيئات ونتناولها بتحليل أعمق وأدق ليتعرف القارئ على ما تعانيه هذه الهيئات, وهل هي مقصرة أم تحتاج لإعادة هيكله لإصلاح أوضاعها, وذلك ما سنتناوله في الباب الأخير للتحدث عن هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بين سياسة الخصخصة وإعادة هيكلتها.

وعلى أن يكون إصلاح وإعادة هيكلها نموذجًا لباقي الهيئات الاقتصادية العامة.

وأخيرًا التعرض لإصلاح هياكل هذه الهيئات الاقتصادية العامة, وأنها قد تعتمد على مواردها الذاتية في تمويل كافة مصروفاتها والتزاماتها وتحقيق عائد اقتصادي مؤول للخزانة العامة يتناسب مع رأس المال المستثمر في تلك الهيئات، أما أن تستمر هذه الهيئات في إلقاء أعباء موازنتها الجارية والرأسمالية على الموازنة العامة وعلى الدين العام للدول النامية فكل ذلك يتطلب التغيير والتعديل, حتى وإن تم ذلك تدريجيًا فهذه بداية الإصلاح ولا يجب أن نتوقف عندها وإنما نجعلها نقطة انطلاق في هذا المسار، ويستدعي ذلك كما ذكرنا البدء في دراسة أوضاع الهيئات الاقتصادية العامة و اعداد دراسة علمية ميدانية تتناول بالتحليل كافة الأنشطة التي تباشرها, والعوامل والظروف المحيطة واقتصاديات تشغيلها حتى يتحقق التوازن التدريجي لتلك الهيئات وتخفيف أعبائها على الخزانة العامة في الاقتصاد النامي.

الباب الثالث

هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
بين سياسة الخصخصة وأعادة هيكلة الهيئة

الفصل الأول	**سياسة الخصخصة**
الفصل الثاني	**أعادة هيكلة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة**

الفصل الأول
سياسة الخصخصة

مقدمة:

إن فكرة الخصخصة قد جاءت بعد فترة من الزمن, تزيد على الخمسين عامًا؛ حيث كانت الافكار الكثيرة السائدة تدعو إلى تدخل الدولة كضرورة للانتعاش الاقتصادي وتجنبًا لازمات الكساد.

وكانت النتيجة لدراسات الواقع والبحث عن مخارج لأزمات الاقتصاد – أن أوصى الاقتصاديون والمفكرون من مختلف التخصصات بضرورة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري, ثم جاءت فكرة المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي, وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة الأمريكية للتنمية– في الإصلاح الاقتصادي ووضع البرامج وتنفيذها بدءًا من الدول التي كانت معتنقة لنظام التخطيط المركزي (الاتحاد السوفيتي سابقًا)[1] وانتهاء بالدول النامية المدنية وغير المدنية وإعادة هيكلة اقتصادياتها, وتحويل ملكية الشركات العامة إلى الملكية الخاصة, فيما أطلق عليه "سياسة الخصخصة"،أو "نظام اقتصاد السوق الحديث".

وقد اعتمدت سياسة الإصلاح الاقتصادي على تحديد لسياسات التوزيع , وسوق العمل ,وقطاع التجارة الخارجية و النظامين المالي والنقدي و التوسع في القطاع الخاص؛ وبهذا المعنى فإن سياسة الخصخصة تعد ركنًا أساسيًا من أركان سياسة التحرير الاقتصادي.

وقد ظهرت مفاهيم كثيرة حول الخصخصة مثل:

1- نقل الملكية والتحكم (Control) من القطاع العام إلى القطاع الخاص (بيع الأصول).
2- نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
3- نقل أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.
4- بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
5- تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص.

مما سبق يمكننا القول: ان الخصخصة سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي, عن طريق تحويل مشاريع القطاع العام بيعًا وإدارة وتهيئة البيئة الاقتصادية وتشجيعه؛

---

(1) د. عاطف صدقي، **الضارئب في الاتحاد السوفيتي، تنظيمها ودورها**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1969.

ليتمكن القطاع الخاص من اتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية بعيدًا عن البيروقراطية من أجل إنتاج أكثر جودة في ظل منافسة تؤدي إلى المزيد من التحسن وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفيما يلي سوف أتناول الموضوعات التالية:

- **أهـداف الخصخصة.**
- **مبـادىء الخصخصة**
- **شروط نجاح الخصخصة.**
- **إستراتيجية الخصخصة.**
- **دور الدولة بعد خصخصة قطاعها العام.**
- **الخصخصة أداة لتطبيق العولمة.**
- **الخصخصة والربحية.**
- **علاقة الخصخصة بالإصلاح الاقتصادي والنظام الاقتصادي الجديد.**
- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة.**
- **الآثار السياسية للخصخصة.**
- **الآثار البيئية للخصخصة.**
- **مشاكل تطبيق الخصخصة.**
- **هل الخصخصة تفيد في حالة الهيئات الاقتصادية,ومنها هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة أم لا ؟**

أولاً: أهداف الخصخصة[2]:

تهدف سياسة الخصخصة إلى الاعتماد الاقتصادي على الجهود الفردية والقطاع الخاص بشكل واسع وأساسي؛ لانه باتساع تطبيق سياسة الخصخصة يمكن تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والتى يمكن للدولة التحكم بها من خلال برنامج الخصخصة المتَّبع, ومن خلال اختيارها لأساليب تنفيذ الخصخصة وفقًا لأولويات اقتصاد الدولة, باعتبار أن الخصخصة ليست هدفًا في

(1) أ. د. علي لطفي وآخرون، **التنمية الاقتصادية، البيان للطباعة 2004**، مكتبة كلية التجارة عين شمس، ص ص 291-327.

ذاتها ولكنها إحدى وسائل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي, وأن الأهمية النسبية لكل هدف يتحدد به أسلوب أو أساليب أو طرق الخصخصة التي يجب اتباعها.

ومن دراسة معظم التجارب الفعلية يتبين أن الدول على اختلافها قد تعددت أهداف برامجها في التحول, وأن أغلبها قد اشتملت على أهداف اقتصادية, مالية, اجتماعية, إدارية.وسأتناول بالشرح الأهداف الاقتصادية والمالية فيما يلي :

الأهداف الاقتصادية:

أ- تحسين الأداء لرفع الكفاءة الاقتصادية:

إن عملية التحول إلى القطاع الخاص جاءت إثرعدم كفاءة القطاع العام, فإن من أهم الأهداف هو زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنظمات والمنشآت والمشروعات التي يجري خصخصتها, وقد أثبتت التجارب أن القطاع الخاص يستخدم الموارد الاستخدام الامثل ,بكفاءة عالية؛ مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للاقتصاد القومي, ويحقق زيادة معدلات التنمية.

فالمنشأة الخاصة تعمل على تعظيم الربح وتقليل التكلفة, ولكي تتحقق هذه الأهداف يتطلب الأمر الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بضرورة إعادة النظر في شكل القطاع العام بصورته الجديدة, فكثير من التجارب تشير إلى أن هذا الانتقال يبقي على أجزاء في صورة الملكية العامة مما يتطلب بالضرورة تنظيمها بشكل معين, وهو ما يُسَّمى بإعادة هيكلة القطاع العام.

ب- زيادة المنافسة وتوسيع القاعدة الإنتاجية[3]:

إن عملية زيادة الكفاءة تستند إلى نتيجتين متلازمتين للخصخصة هما:

(زيادة المنافسة . تغير نمط حقوق الملكية).

- ***زيادة المنافسة:*** في ظل المنافسة تتاح للمنشآت الخاصة حرية الدخول والخروج من السوق والانتقال من نشاط لآخر؛ لتحقيق هدفها في تعظيم الربح, وما يتطلبه الحال للسعي لتخفيض التكاليف وزيادة جودة السلع كشرط أساسي لبقائها في السوق التنافسي؛ وهو ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية, وبيع الوحدات المنتجة لمنتجاتها عند الأسعار التوازنية بالسوق التنافسية ,والتي تُعَدّ أقل الأسعار التي يرتضيها المنتجون والمستهلكون مع غياب تدخل الحكومة.

(1) أ. د. علي لطفي وآخرون، مرجع سبق ذكره.